الفصل العاشر
الولايات المتحدة والاختراق المجتمعي

الفصل العاشر
الولايات المتحدة والاختراق المجتمعي

الهدف إخضاع الدول لسطوة الطموحات الأمريكية وسائل وآليات المواجهة في الداخل وعلى الساحة الأمريكية

العناصر:

1- الولايات المتحدة وإعادة ترتيب المجتمعات في الكثير من الدول من منظور سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي لإنجاز عملية اختراق وإعادة ترتيب منظومات العقائد والانتماء.

2- الاختراق وتهميش الانتماء للهوية سبيل للاحتواء

3- مقولة (بوش) "نحن لن نتراجع عن مسؤوليتنا لإعادة رسم العالم وخارطة التفاعلات فيه حتى لا نكون نحن تحت رحمة الآخرين".

4- ماذا يعني فرض ما يسمى بالليبرالية السياسية والاقتصادية والفكرية؟: اختزال الهوية الوطنية وزرع الاختلالات عن طريق اختراق المنظمات والحركات السياسية والاجتماعية والثقافية

5- تطبيقات على الساحة المصرية: دعم منظمات حقوق الإنسان، دعم ولادة حركات سياسية متكيّفة مع السياسة الأمريكية مثل حركة كفاية وغيرها وتهميش وإقصاء القوى السياسية المناهضة للمشروع الأمريكي، تشكيل منتديات لرجال الأعمال ومنتديات فكرية ودعم النخب الاقتصادية.

6- أهداف الاختراق: زعزعة البناء السياسي، فرض القيم والأنماط الأمريكية على الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية.

7- طرائق ووسائل مواجهة عمليات الاختراق بالداخل: توليد بنيان سياسي واقتصادي داخلي يعزز الاعتداد بالهوية الوطنية، ترصين الوحدة الداخلية توظيف القدرات المالية لبناء نموذج تنموي خاص.

8- المواجهة على الساحة الأمريكية: تشكيل لوبي سياسي واقتصادي وإعلامي ليشكل مرجعية تسهل عملية التفاعل على الساحة الأمريكية، بناء

الثقة المتبادلة مع الجماعات والطبقات الاجتماعية وخاصة السود والجاليات الآسيوية والإفريقية لمهمشة، إفساح المجال أمام تأمين ركيزة إعلامية داخل الولايات المتحدة لإبراز ثقافات وآراء ورؤى الآخرين ومقارباتها السياسية والاقتصادية والحضارية، مناصرة ودعم الجاليات العربية داخل الولايات المتحدة.

المتحدة والاختراق المجتمعي.

الهدف إخضاع الدول لسطوة الطموحات الأمريكية

وسائل وآليات المواجهة في الداخل وعلى الساحة الولايات الأمريكية

تعمل الولايات المتحدة على إعادة ترتيب المجتمعات في الكثير من الدول وخاصة في الجنوب والتفاعلات داخلها، هذا من منظور سياسي واقتصادي وثقافي واجتماعي تحت حجج مختلفة من أبرزها دعم مطالب الديمقراطية وحقوق الإنسان والإصلاحات.

الهدف هنا واضح محدد وهو فرض فهم وأنماط سلوك أمريكية خصوصا وغربية عموما، وإنجاز عملية اختراق وتذويب وإعادة ترتيب المنظومات والعقائد والانتماءات (الهوية) وتشويه الخيارات المستقلة، أمّا الوسائل والآليات فكثيرة من أبرزها دعم مؤسسات المجتمع المدني والترويج للديمقراطية ولحقوق الإنسان.

ولكي يتحقق ذلك لا بدّ من إفساح الطريق واسعا أمام منظمات المجتمع المدني للتأثير على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البشرية، هذا على حساب مصادرة صلاحيات الحكومات لصالح هذه المنظمات والقطاع الخاص الذي ينبغي أن يتحرك وفق أسس ومواصفات تحددها الولايات المتحدة.

الاختراق وتهميش الانتماء للهوية سبيل للاحتواء

هكذا تأتي الدعوة إلى ما يسمّى بالاعتماد المتبادل بين الديمقراطية والتنمية تحقيقا للحكم الرشيد، ذلك لأنّ الديمقراطية بكل تجلياتها الأمريكية وسيلة للاختراق والهيمنة على المجتمعات وانتزاع مبادرة الفعل في

الأقطار المستهدفة وتفكيك نظمها الوطنية كي تكون تابعة بوجودها وما تؤديه من وظائف لصالح الولايات المتحدة الطامحة إلى فرض سيطرتها على العالم والجنوب على درجة الخصوص. (العمّار، 2003: 26)لنتمعن على مكث في مقولة الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في ظهوره اليومي أمام التلفزة للإعراب عن تصميمه على مواصلة الحملة حتى يتحقق النصر الحاسم حسب زعمه: "نحن لن نتراجع عن مسؤوليتنا لإعادة تشكيل العالم ورسم التفاعلات فيه حتى لا نكون تحت رحمة الآخرين" (شنيو ، 12003- : 14145) هذا الإصرار الأمريكي على التدخل في شؤون الدول بدعوى إعادة هيكلة أوضاعها تحقيقا وتجسيدا لمقولة الحكم الرشيد تنكر على المجتمعات خصوصيتها وتخضعها لنزعة هادفة لغرض الهيمنة عبر الآتي:

- فرض ما يسمى بالليبرالية السياسية وما يتبعها من انفتاح يسمح للجماعات ولقوى اجتماعية واقتصادية من اختراق للمنظومة السياسية والهيمنة عليها من خلال توليد حركات وأحزاب وجماعات تنضوي تحت راية الولاء للولايات المتحدة.
- فرض نماذج قيمية تصلح كإطار يسهّل عملية الاختراق بما يسمح من الإمساك بأساليب الأداء الداخلي سياسيا من خلال ترسيخ النموذج الليبرالي، واقتصاديا حيث الترويج لليبرالية الاقتصادية اقتصاد السوق والخصخصة وإعطاء شأن أكبر بل أوحد لصالح القطاع الخاص.

ماذا يعني قول (كوندليزا رايس) في محاضرة ألقتها بالجامعة الأمريكية بالقاهرة أثناء جولتها الأخيرة للمنطقة: "إنّ عقيدة النظام السياسي للدول وأدواته وأساليبه لم تعد شأنا داخليا بل أصبح تداولها من صميم السلطان الدولي أو المسؤولية الأمريكية"؟ (صحيفة الأسبوع العربي، 2007)

- الاختزال المقصود للهوية الوطنية، هذا الاختزال بدا سببا في تعرض هذه الدول للتفكك خاصة في ظلّ ازدحامها بالتنوعات السياسية والاجتماعية والثقافية إضافة إلى العرقية والطائفية.

فزرع الاختلالات عن طريق توليد منظمات وحركات سياسيا أو اجتماعية أو ثقافية مدعومة أمريكيا يجعل أي مجتمع يوجه إليه سلاح الليبرالية الأمريكية متخم بالأزمات والصراعات.

- التعمد للنيل من قدرات وإمكانيات الدولة ومن مناعتها الأمنية عن طريق توظيف أنشطة وفعاليات هذه المنظمات والحركات والقوى المتولدة عن زرع أمريكي.
- إحداث الإرباك والاضطراب الداخلي عن طريق فرض تعددية الولاء للخارج سياسيا واقتصاديا وثقافيا واجتماعيا ممّا يسهّل عملية تفكيك الدول كمؤسسة وما يتبع ذلك من آثار صعود النخب الليبرالية وسيطرتها على المسرح السياسي.

ولنا في الساحة اللبنانية وما تشهده من اضطراب وتفكك خير شاهد على خطورة الاختراقات عبر الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات رجال الأعمال.

هكذا تبدو الليبرالية نسقا من الأفعال والإجراءات الهادفة لاحتكار التأثير في الغير وتطويع أفعاله ومطامحه لصالح الولايات المتحدة ومطامح الهيمنة حتى ولو استدعى تعريب الغير، وهنا لا يخطئ من يظنّ أنّ الليبرالية الأمريكية تسعى بالنتيجة إلى استلاب كينونة الدول والمجتمعات وتدمير الحدود المجتمعية الفاصلة بينها بحجة تكثيف الاعتماد المتبادل لصالح إجبارها على تبني نموذج محدد من نمط الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

تطبيقات على الساحة المصرية

نعود ونؤكد أنّ المطالب الإصلاحية التي تعمل الولايات المتحدة على فرضها أو التكيّف الإذعاني والاضطراري معها ليس بهدف إشاعة الديمقراطية وحقوق الإنسان وحرية الرأي بل خلق مقدّمات لتفكيك الدول المستهدفة عن طريق الترويج للنموذج الليبرالي الفكري والسياسي والاقتصادي.

وعلى أساس ذلك عملت أيضا على إنضاج وتوليد جماعات ومنظمات في "مطبخ الاختراق الأمريكي للمجتمعات" سياسية واجتماعية وثقافية وحتى اقتصادية لتشكّل نخبا معولمة أو مأمركة.(صحيفة العربي الناصرية، 2004)

- منظمات حقوق الإنسان التي انتشرت في الساحة المصرية ليس لغرض حماية حقوق الإنسان، الولايات المتحدة ليست أمينة على حقوق الإنسان بل أنّ مقتضيات حماية الإنسان تستدعي تشكيل منظمات لحماية وجود الإنسان الذي يباد في العراق وفي أفغانستان وفي فلسطين وفي بقاع أخرى من العالم.

في هذا السياق يشير أستاذ القانون الدولي ذيب عكاوي الذي عاش ردحا من الزمن في الولايات المتحدة إلى أنّ الإنسان في الولايات المتحدة لا يجد الحماية ولحقوقه فهي تنتهك بشكل تعسفي جائر لا مثيل له في أي بلد من العالم وحتى في الدول الدكتاتورية.

ويمضي قائلا: (عكاوي، 2005: 70- 74) "إنّ الولايات المتحدة تقيم وتشكل منظمات وجمعيات حقوق الإنسان في الدول التي يراد اختراقها من أجل توظيفها لأداء أدوار لصالحها بدليل أنّها تغدق الأموال والدعم السياسي والمعنوي".

وانتهى إلى لفت النظر إلى أنّ منظمات حقوق الإنسان في إسرائيل تعدّ أكبر نصير وظهير لسياسة الإبادة والتطهير العرقي ضدّ الفلسطينيين (صحيفة الراية، 2007).

ومن المهم أن نشير إلى أنّ أكثر من [10] منظمات وجمعيات لحماية حقوق الإنسان يديرها أشخاص مشكوك في ولائهم الوطني بل كرّسوا أنفسهم لخدمة السياسة الأمريكية مقابل أجر، وقد تورّط من كانوا يحسبون على التيار اليساري في تشكيل وتفعيل هذه المنظمات.

مهام ووظائف هذه المنظمات لا تتأسس على قيم أخلاقية وإنّما لخدمة سياسة الولايات المتحدة والدليل أنّ هذه المنظمات مثل المنظمة المصرية لحقوق الإنسان والمنظمة العربية لحقوق الإنسان لا تتدخل إذا ما تعرّض مواطن مصري لقمع أو اضطهاد وكان خارج دائرة التبعية للولايات المتحدة ومجنّدا لخدمة مصالحها.

يذكر الأستاذ عبد الله السناوي رئيس تحرير صحيفة العربي في لقاء تليفزيوني أنّ السفير الأمريكي في القاهرة أقدم على تقديم مبالغ ضخمة وشيكات قيمة كل واحد مليون دولار لكبار العاملين في منظمات حقوق الإنسان وقيادات من حركة كفاية وشخصيات إعلامية.(مقابلة تلفزيونية ، 2007)

- هناك أيضا جهود لتأسيس منتديات ومنظمات ممّن تندرج في إطار منظمات المجتمع المدني:

◆ منتدى رجال الإعلام (المستقلين) صحفيين وكتّاب وعاملين في وسائل الإعلام يجري إعدادهم في دورات داخل الولايات المتحدة وفي مصر من أجل تسويق الولايات المتحدة للرأي العام المصري.

ويعترف المدعو حسن السراج أحد الذين جرى تأهيلهم في الولايات المتحدة ويعمل في مجلة أكتوبر أنّ هؤلاء الصحفيين دعوا إلى تشكيل إطار إعلامي منافس لنقابة الصحفيين المصريين يسهر على "تجميل وجه الولايات المتحدة والإساءة للرموز الوطنية".

◆ منتديات فكرية: مراكز بحوث وورش على غرار مركز بن خلدون الذي يترأسه الدكتور سعد الدين إبراهيم للترويج للثقافة الأمريكية

والهدف من هذه المنتديات التي تشكّل في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي العمل على صناعة منهجية لغسل الأدمغة وتسويغ الأفكار الأمريكية وتسييد الثقافة الأمريكية على الثقافة الوطنية.

والغرض من دعم المنتديات الإعلامية والثقافية عبر الترويج للبرامج وللأفكار والقيم الأمريكية وتسويقها للمجتمع المصري هو التلاعب بالعقول ثمّ الاختراق المنظّم للبناء المعنوي والمادي المصري، أدّى هذا بالتالي خلق مناخات تؤدي إلى التوترات وزرع العنف وتغذية التناقضات في المصالح التي تنتجها مرتكزات الوجود الأمريكي المتمثلة فيما يسمّى بمنظمات المجتمع المدني.

◆ منتديات أو جماعات اقتصادية: في نطاق الترويج للديمقراطية حسب المواصفات الأمريكية نلاحظ تداولها مجرد فعل شكلي مرتبط بجانبه السياسي والمدني إفراغ الديمقراطية من محتواها الاقتصادي، فالحدود التي يضعها الليبراليون على تدخل الدولة لتضييق الهوامش والفرو قات الاقتصادية بين الأفراد تفرغ مضامين الديمقراطية من هدفها الحقيقي.

هنا وعلى الساحة المصرية تمّ فرض نظام اقتصاد السوق وآلياته التنظيمية وخاصة عبر القطاع الخاص لينتج حالة من الاختلال أكثر من 90% يعيشون إمّا على الكفاف أو تحت خطّ الفقر وحوالي 8% يستأثرون بكلّ المقومات الاقتصادية.(صحيفة العربي الناصرية، 2004).

وقد عملت الولايات المتحدة على تنظيم رجال الأعمال في منتدى اقتصادي عبر إقامة المجلس المصري الأمريكي لرجال الأعمال ليكون مدخلا لإحكام السيطرة على آليات التفاعل الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي بعد أن حرصت الولايات المتحدة على تشجيع هؤلاء للانخراط في العملية السياسية للعب دور أكثر فاعلية لصالحها على الساحة المصرية هذا في إطار رسم خارطة التفاعل في هذه الساحة وفق المسعى لإعادة هيكلة الأوضاع الداخلية، فالتهميش الاقتصادي للسواد الأعظم من المصريين أدّى

إلى تعاظم شأن طبقة رجال الأعمال لصالح التحكم بالهيكل الاقتصادي والاجتماعي، والمتتبع المختص في هذا المجال لا يسعه إلا أن يلاحظ تجليات هذا التهميش تزايد معدلات البطالة وتضخم المشاكل الداخلية الاجتماعية والنفسية.

ونظرا لشدّة التأثير والنفوذ الذي يلعبه رجال الأعمال وخاصة ممّن تداخلت مصالحهم وترابطت مع مصالح الغرب عموما وأمريكا خصوصا فقد تبوأ هؤلاء مواقع الصدارة بفضل الدعم المالي والمعنوي الأمريكي: (عيسى، 2006).

- زيادة حجمهم داخل مجلس الشعب وعلى الأخص في صفوف الحزب الوطني الديمقراطي.
- احتواء القوى الوطنية وتهميشها بل وإقصائها كما حدث في الانتخابات الأخيرة لكلّ من الحزب الناصري وحزب التجمع وأحزاب أخرى.
- تطبيق سياسة الاحتواء الاقتصادي والاجتماعي من خلال تمكين رجال الأعمال من التحكم بمجريات الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ولو وضعنا النتيجة أعلاه محلّ تقييم لوجدنا أنّ الولايات المتحدة نجحت عبر تدخلاتها في التحكم في مفاصل الحياة موظفة ومستخدمة الأطر والمنظمات والمنتديات والمجالس التي أقامتها لتشكل بالتالي ركيزة الاختراق.

طرائق ووسائل المواجهة تداعيات الاختراق

لا محيص عن التحرك للاحتواء أو التقليل من تأثيرات وتداعيات الجهود الأمريكية لاختراق المجتمعات وتهديد استقرارها ونسيجها الاجتماعي وقطع الطريق أمام أي انكشاف أمني أو اجتماعي أو ثقافي، لو أجرينا جردة متواضعة لأهداف الاختراق المجتمعي بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية لتبيّنا الآتي: (الفالح، 2006)

- زعزعة البناء السياسي في الدول العربية.

- إصرار الولايات المتحدة على فرض قيما وأنماطها على الصعد السياسية والاقتصادية والثقافية والحضارية.
- إفساح المجال أمام سيطرة ثقافات وقيم غربية والذي يسوّغ تأثيره بإحياء المجتمع المدني أو تبني نموذج ديمقراطي وفقا لمحدداته الأمريكية ممّا يفقد القدرة على الضبط السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

وهنا تأتي الحاجة إلى تبني منظومة من الردود لتشكّل بالتالي نوعا من المناعة والحصانة ضد الفيروس الأمريكي الذي يراد زرعه داخل المجتمعات لإحداث الاضطراب.

- توليد بنيان سياسي واقتصادي داخلي متعدد الجوانب والعناصر يسهم في تعزيز الاعتداد بالهوية والانتماء للوطن عن طريق زيادة فسحة المشاركة في العمل السياسي والثقافي والاجتماعي، توسيع المشاركة هنا لا يعني بأي حال من الأحوال تبني القيم الأمريكية بشأن التعددية السياسية والمشاركة المحكومة من قبل تدخلات خارجية ووفقا لمحددات الإصلاحات الأمريكية.

- العمل على ترصين الوحدة الوطنية على قاعدة من الاحترام والفهم والتكامل التي تفرضها المصلحة العامة لتطويق أية محاولة للاختراق.

- توظيف القدرات المالية المتأتية من زيادة عائدات النفط لصالح بناء نموذج تنموي خاص يحقق الرفاهية للمجتمع بعيدا عن المؤثرات الخارجية، هذا يعني أن تنطلق عملية التنمية من الاحتياطيات الداخلية بدلا من إخضاع التنمية الداخلية لما يعرضه النظام الأمريكي والغربي عموما في أنماط الهيمنة.

- تحقيق نوع من المقاربة المتخصصة بين الدولة والمؤسسات الدولية السياسية (المجتمع الدولي) والتكتلات الاقتصادية للتوصل إلى حالة من التفاهم والاتفاق ولو بالحدّ الأدنى.

لا بدّ من إثارة الانتباه إلى الضرر الكامن وراء الاختراق الإعلامي

للمجتمعات إمّا بشكل مباشر عبر خلق واجهات إعلامية تعمل لصالح الولايات المتحدة كما هول الحال في مصر والأردن ولبنان والعراق، وهنا تقتضي دواعي المواجهة تفعيل المنظومات الإعلامية عن طريق رفدها بالكفاءات الوطنية المشهود لها بالنزاهة والتجرد والصدق، وهذا أيضا ينسحب على مضمون الخطاب الإعلامي الذي يحتاج إلى إعادة صياغة حتى يرتقي إلى مصاف القدرة على التصدي والمواجهة باعتماد المنطق والمنهجية والعقلانية.

- نقض شروط التبعية السياسية للولايات المتحدة: لا بدّ من تضييق التناقضات الداخلية عن طريق مزيد من الانفتاح على الداخل والعمل على فك الارتباط بين القوى والشخصيات والتيارات التي تعيش في المنفى والقوى الدولية خاصة الولايات المتحدة وتبدو مسوغات هذا المطلب ضرورية وواجبة التأمل والتفكير لقطع الطريق على أية محاولات لاستخدام هذه القوى في إحداث الاضطراب الداخلي وتسميم العلاقات مع الخارج.

لا بد من التركيز على خطورة التوظيف الخارجي لبعض القوى التي تعيش في المنفى وخاصة الحالة العراقية وما جرّه ذلك من كوارث وصراعات وحر بأهلية طاحنة تأتي على الأخضر واليابس، وقد يتطلب ذلك إجراء مصالحة مع القوى والشخصيات التي تنحاز للوطن وللهوية والانتماء.

احتواء زخم التدافع الأمريكي على الساحة الأمريكية، الوسائل المقترحة

لمواجهة الجهود والسياسات الأمريكية لاختراق المجتمعات العربية لا ينبغي أن تقتصر وسائل وآليات هذه المواجهة على الداخل بل من الهام نقلها إلى داخل الساحة الأمريكية باعتماد طرائق ووسائل تعتمد منهج الحوار والمنطق والتأثير لإحداث التفاعل المطلوب، هذا عبر العديد من الوسائل والآليات التي يمكن تصورها على النحو التالي:

1- تشكيل لوبي (سياسي اقتصادي إعلامي) داخل الولايات المتحدة

لكشف التناقض الحاد بين ما تروّج له الولايات المتحدة من شعارات عن الحرية والتعددية والإصلاحات وحقوق الإنسان وبين الممارسات على الأرض مثل انتهاك حقوق الإنسان في الكثير من الدول، وتعزيز هذا اللوبي بتوفير الوثائق والبراهين العملية عن هذه الممارسات في العراق وفي فلسطين وفي دول أخرى.

مثل هذا اللوبي يجب دعمه بكلّ الوسائل ليشكّل مرجعية تسهّل عملية التفاعل على الساحة الأمريكية وخاصة الرأي العام ومنظمات المجتمع المدني.

ومن المهم أن ينطلق عمل مثل هذه الجماعة من ضرورة التأكيد على أنّ الدول العربية أو الدول الداعمة لهذه الجماعة تنشد الحوار والتسامح والانفتاح والشراكة الندّية وليس شراكة الأنا وإقصاء الأنا الآخر.

ويمكن لهذه الجماعة أن تضمّ شخصيات سياسية داخل الكونغرس ومفكرين ممن تستأ مرهم النزعة الإنسانية والمناهضين للسياسة الأمريكية التسلطية مثل البروفيسور (جيفري كامب) وآخرين ينتشرون في وسائل الإعلام والجماعات ومنظمات المجتمع المدني ومناهضة الحرب.

ولعلّ تدني رصيد اليمين المحافظ الحاكم في البيت الأبيض إلى درجة مخيفة (30%) كما أظهرت الاستطلاعات الأخيرة يوفر مناخا صالحا للعمل في صفوف الأوساط السياسية أو الثقافية أو الإعلامية المناهضة لمبدأ استخدام القوة.

وليس بخاف أنّ هناك مؤسسات داخل الولايات المتحدة جاهزة للتعاطي مع هذا الخيار لأنّها أكثر قدرة من غيرها على قراءة الواقع الأمريكي بصورة متعمقة، هذا من خلال اعتماد خطة بعيدة الأمد تتحدد فيها آليات الفعل والمقاربة مع القوى الفاعلة سياسيا وثقافيا وإعلاميا واقتصاديا.

2- بناء الثقة المتبادلة مع الجماعات والطبقات الاجتماعية الأمريكية

وخاصة السود والجاليات الآسيوية والإفريقية المهمشة أصلا من خلال تشكيل جماعات إمّا تحت عناوين حقوق الإنسان أو جمعيات لمناهضة التمييز والتفرقة، ويمكن القول أنّ هناك تربة صالحة لعمل ونشاط هذه الجمعيات وقابلة للتأثير ثمّ التفاعل مع أي تحرك باتجاه تبني قضايا هذه الجاليات.

وقد تكون هناك حاجة ملحة إلى تخليق مؤسسات للإعانات والإغاثة الاجتماعية لصالح هذه الجاليات.

لا بدّ من خلق مشروع يقوم على أساس معادلة تقوم على التكافل والتضامن مع هذه المجموعات والجاليات المهمشة، وتتوافر الكثير من شروط النجاح والفعالية لمثل هذه الجهود على ضوء التراكمات من السخط والإحساس بالظلم والغبن والتهميش لدى سكان نيو أورليانز بعد أن ضربهم إعصار كاترينا في عقر دارهم وزاد من فداحة وفظاظة المأساة التي لحقت بهم إهمالهم من جانب الإدارة الأمريكية.

هذا المستودع من النقمة والاستياء والإحباط يشكّل مخزونا ضخما للاستثمار شريطة أن يكون التعاطي معه بلغة الفعل وليس لغة اللغط أي تقديم المساعدات الفنية والمادية وإظهار شعار التضامن مع مصابهم الذي أبرز عمق التهميش الذي يعانون منه.

3- إفساح المجال أمام تأمين ركيزة إعلامية داخل الولايات المتحدة إمّا عبر استئجار مساحات من وسائل الإعلام الصحافة ومحطات التلفزة وحتى وسائل ترويج الثقافة أو توليد مثل هذه الوسائل من خلال مواطنين أمريكيين موثوق بهم.

فهذه الآلية قادرة على إبراز ثقافات الآخرين وطرح آرائهم ورؤاهم ومقارباتهم السياسية والاقتصادية والحضارية، ويمكننا الجزم بأنّ مثل هذه الآلية تختزن في أطوائها الفاعلية بل الحركية السياسية والاجتماعية والثقافية.

4- مناصرة ودعم الجاليات العربية والإسلامية داخل الولايات المتحدة وتركزي الجهد من أجل توحيد صفوفها ورصّ طاقاتها حتى تتمكن من أداء مهام ووظائف لصالح العالم العربي حتى تتحول إلى عمق إستراتيجي داخل الولايات المتحدة مثلما نجحت المنظمات اليهودية في تحويل الساحة الأمريكية إلى عمق إستراتيجي واقتصادي وسياسي وتكنولوجي ودعائي لإسرائيل.

منظمات للمجتمع المدني غير موظفة من قبل قوى دولية مهيمنة

للإنصاف يجب عدم تعميم اتهام العديد من قوى المجتمع المدني بالاستخدام من قبل قوى دولية وعلى الأخص من قبل الولايات المتحدة، إمّا في نطاق إنجاز عمليات اختراق مفصلية للمجتمعات المراد تجنيدها أو لخدمة أهداف سياسية وثقافية بهدف تهميش الهوية الوطنية، كما شاهدنا في الحالة المصرية، هناك منظمات المجتمع المدني تعمل خارج الاحتواء ولكن دورها غير فاعل وغير مؤثر، وقد تبدى هذا الضعف والعجز في عدم قدرة هذه المنظمات في الولايات المتحدة وأوروبا على ردع الشهوة العدوانية للولايات المتحدة وكبح جماحها واندفاعها لاجتياح العراق.

ويقول الدكتور سعيد اللاوندي (اللاوندي، 2006: 235-239):"إنّ منظمات المجتمع المدني حتى في أوروبا أو في الولايات المتحدة أو الدول التي تعرف بدول الديمقراطيات مازالت عاجزة عن إحداث تأثيرات أو تفاعلات على القرارات في بلادها أو على الرأي العام العالمي"، وأرجع ذلك إلى:

- دائرة تحركها ضيقة بحكم افتقادها إلى مكونات التأثير الشعبية ووسائل الإعلام المهيمن عليها من قبل جماعات الضغط أو الأنظمة.
- محدودية قابليتها على التحرك في الخارج.

وضرب أكثر من مثال على ذلك.

الأول: حركة مناهضي العولمة التي يقودها الفرنسي (جوزيه بوفيه)، هذه الحركة يتعرّض أعضاؤها للقمع كلما حاولت تنظيم مظاهرات احتجاج

أثناء انعقاد مؤتمرات القمة للدول الصناعية الثمانية في ألمانيا وفي روسيا وفي الولايات المتحدة.

الثاني: بعض منظمات المجتمع المدني الأوروبية المحتجة والمناهضة لسياسة القمع الإسرائيلية والاستيطان والممارسات اللا إنسانية ضدّ الفلسطينيين، أفراد هذه المنظمات يتعرضون للاعتقال والإبعاد والمنع كلما حاولوا تنظيم مسيرة احتجاج ضد هذه الممارسات.

وقارن بين منظمات المجتمع المدني الموظفة من قبل الولايات المتحدة وتأثيرها على قرارات المجتمع الدولي وعلى الأخص إزاء السودان على خلفية قضية دارفور، وجنوب السودان ولبنان بينما التزمت الصمت إزاء الممارسات الإثيوبية في الصومال والفظائع الأمريكية في العراق.

وبالطبع، فأن هذه الفاعلية التي تبديها مثل هذه المنظمات الموظفة تستمدّ من زخم الدعم الأمريكي.

يبقى أن نشير إلى أن منظمات المجتمع المدني في الأقطار العربية المستقلة والبعيدة عن كونها واجهات للأنظمة أو قوى خارجية تفتقد هي الأخرى الفاعلية بحكم أوضاع وظروف موضوعية، والدليل هذا العجز عن التحرك لمواجهة كوارث أحاقت بالوطن العربي منذ عام 2000 في العراق وفي السودان وفي فلسطين والصومال ولبنان.